والبقاء وما ذكره المصنف من ان الوجوب التنصيل عشرون والمستحيل له التنصيل
كذلك مبني على القول بثبوت الاحوال المبني على الطريقة الثالثة
بالاشياء اربعة اقسام موجود وهي ما تصح رويته وسمد ومان وهي
ما لا تثبت له واحوال وهي الواسطة بين الموجود والمعدومات وامور
اعتبارية وهي ما له ثبوت لكنه لم يرتق الى درجة الاحوال للاعلى القول بنفي
الاحوال المبني على الطريقة الثانية بان لا شيأ ثلاثة اقسام فقط وهذه
الطريقة هي الراجحة بل قال بعض المحققين المحق ان الاحوال وان الحال لا حال
لكن قال المصنف في بعض كتبه وبالجملة فالمسئلة مشهورة خلاف ولكل من
القولين ادلة تعلم من محلها قوله وهي الوجود الخ انما قدم الوجود
على غيره لانه كالاصل لجميعها ولما عداه اذ لا يصح الحكم بالقدم وبما بعده الا
بعد ثبوته واختلف في الوجود فقيل هو عين الموجود وهو هذا القول للامام
الرازي لابي الحسن الاشعري وقيل هو غير الموجود وهذا القول للامام الرازي
وعليه التعريف المشهور وهو انه الحال الواجبة للذات ما دامت الذات حالي
كون تلك الحال غير معللة بعلة وخرج بذلك الحال المعللة بعلة كالكون فانه
فانه معلل بعلة وهي القدرة وكالكون مريدا فانه معلل بعلة وهي الارادة
وهكذا وسمي كونه معللا بعلة انها لازمة لغير الذات فعلم من ذلك
ان الحال قسمان احدهما غير معللة بعلة والاخر معللة بعلة وعد الوجود
صفة على القول الاول غير ظاهر لان الصفة لا بد ان تكون غير الموصوف
الا ان يقال لما صح ان يقال الله عالم مثلا سماع عد الوجود صفة لتسلمه
بهذا في ذلك وهذا كله بنا على القول الاول على ظاهره والحق تاويله كما قاله
السعد وغيره من المحققين في بان المراد انه ليس امرا زايدا على الوجود يحدث
به بل هو امر اعتباري واعلم انه كما قال بعضهم لا يجب على المكلف اعتقاد
شيء من ذلك بل يكفي ان يعتقد ان الله موجود وان امر يتعلق ان الوجود هو
عين الموجود او غيره الموجود لهذا مما اختلف فيه المتكلمون اختلافا اعتباريا
فاحفظه قوله والقدم هو في حقه تعالى عدم اولية الوجود وان قيل قلت:

عدم

عدم افتتاح الوجود وفي حق غيره طول المدة كما في قولهم يتا قديم اي طويل
طويل المدة وضبطه بسنة فاذا قال كل من كان في زمان عيسى فهو عتيق
من له عند سنة وهو في اصطلاح المتكلمين حقيقة في الاول مجاز في الثاني
وفي اصطلاح اللغويين بالعكس والصحيح انه يجوز اطلاق القديم عليه
تعالى لثبوت ذلك بالاجماع وورد في بعض الروايات بدل الاول والتحقيق
ان القديم والازلي بمعنى واحد وهو ما لا اول له وجود يا كان او عدميا
قيل القديم خاص بالوجودي والازلي اعم وعليه يكون بينهما العموم والخصوص
مطلقا وطلاق لانهما يجتمعان في الوجودي كذاته وقدرته وينفرد الازلي في
العدمي كالبيتية والحالية والخواتية والبقاء هو عند تعالى عدم اخرية
الوجود وان شئت قلت عدم انتهاء الوجود والاخرية تطلق على الانتهاء
وهو المراد هنا وتارة بلها بهذا المعنى للابتداء وهو المراد فيما تقدم وتطلق على البعد
بعد فالخلق ومنها بهذا المعنى اسمه تعالى الاخر وفيما بلها بهذا المعنى الاولية
السبق على الاشياء ومنها بهذا المعنى اسمه تعالى الاول ومخالفته تعالى
للحوادث اي عدم مماثلته تعالى لها من ذلك نفي الجرمية والجهتية والكلية
والجزئية وانما اتى المصنف بالضمير في هذه الصفة وفي بعدها دون ما قبلها
للتفنن ولان كلا منهما يصح التصاق غيره تعالى به فيقال زيد مخالف لغيره
في امور معا ينسبه وفي الاتيان بالضمير تنصيص على ان المراد المخالفة
والقيام بالنفس المناسبان له تعالى ولما اتى بالضمير العايد على
المولى جل وعز ناسب ان ياتي بقوله تعالى الدال على التنزيه
لانه يطلب من العبد انه متى ذكر المولى سبحانه وتعالى اتى بما يدل
على تنزيهه عن من لا يليق به فان قيل الحوادث لا تشمل
المعدومات بل تختص بالموجودات والمولى سبحانه وتعالى
كما هو مخالف للموجودات مخالف للمعدومات فهلا عبر المصنف
بالممكنات الشاملة لكل الموجودات والمعدومات اجيب
بان الموجودات هي التي يتوهم فيها المماثلة لكونها مشاركة